

د. عميري عبد الوهاب

بين تحري النزاهة والفعالية وإرهاصات الحسابات السياسية: دراسة في واقع مراكز الأبحاث في الدول العربية

المخلص

تبحث هذه الورقة في واقع مراكز الأبحاث بالدول العربية: فعلى الرغم من تزايد عددها وتنوع تخصصاتها، إلا أن ذلك لم يصاحبه تحسن وارتقاء في أداء مختلف القطاعات والمؤسسات الرسمية للدول العربية.

وبناء عليه، فإن هذه الورقة تبحث عن الأسباب التي تحول دون المشاركة الفعلية والفعالة لهذه المراكز في صنع السياسة العامة، وبيان شروط إضفاء الفعالية والمصداقية عليها، وتحقيق التواصل الجاد والنزاهة بينها وبين صانعي القرار. وهكذا، فإن العبرة ليست بعدد مراكز البحث والدراسات، وإنما بمراعاة المعايير الأساسية والشروط الضرورية التي تضفي النجاعة والمصداقية عليها.

الكلمات المفتاحية:

معايير أهمية مراكز الأبحاث والدراسات - واقع المراكز العربية - مشاكل

المراكز العربية - نجاعة المراكز العربية - تفعيل دور المراكز العربية.

Omiri Abdelouaheb

BETWEEN INTEGRITY, EFFECTIVENESS, AND POLITICAL CALCULATIONS: A STUDY IN THE REALITY OF RESEARCH CENTERS IN ARAB COUNTRIES

Abstract:

This article examines the reality of research centers in Arab countries. Despite the increase and diversification of the specialties of research centers, this multiplicity has not been accompanied by an improvement in the performance of the different official sectors of these countries. Consequently, this article aims to analyze the reality of the Arab centers, and to seek the reasons which prevent their effective participation in the development of public policies, the conditions to give them credibility. So the important thing is not the number of centers, but rather the fulfillment of the necessary conditions which give credibility to centers.

Key words:

Criteria of the importance of research and study centers - the reality of Arab centers- the problems of Arab centers - the efficiency of Arab centers - activating the role of Arab centers.

بين تحري النزاهة والفعالية وإرهاصات الحسابات السياسية: دراسة في واقع مراكز الأبحاث في الدول العربية

BETWEEN INTEGRITY, EFFECTIVENESS, AND POLITICAL CALCULATIONS: A STUDY IN THE REALITY OF RESEARCH CENTERS IN ARAB COUNTRIES

د. عميري عبد الوهاب (*)

أستاذ محاضر (أ) جامعة امحمد بوقرة بومرداس

مقدمة:

اكتسبت مراكز الأبحاث في الدول الغربية أهمية كبرى، وأصبحت إحدى الفواعل الأساسية المؤثرة في صنع السياسات العامة، وفي ضبط توجهات الجهات الرسمية في مختلف القطاعات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها من السياسات الحكومية، وذلك عن طريق تزويد صانع القرار بالمعلومات والتحليل والبيانات التي من شأنها أن تساعد على الاختيار العقلاني.

إن الدور الأكيد والهام الذي تلعبه مراكز الأبحاث في الدول الغربية في رسم السياسات العامة، والمكانة التي تحظى بها في الأوساط الرسمية، يعزى بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنظمة السياسية لتلك الدول، التي تتوخى المصلحة الوطنية أولاً، ما يجعلها توسع الاستشارة لتشمل الباحثين والمتخصصين في مختلف الميادين.

وفي الوقت الذي أثبتت مراكز الأبحاث جدارتها في الغرب، وبرهنت على قوة تأثيرها في رسم السياسات العامة، نجد أن دورها في الدول العربية مازال متواضعاً حتى لا نقول شكلياً أو مغيباً؛ فعلى الرغم من أن الدول العربية قد خطت خطوات معتبرة فيما يخص تزايد وتنوع تخصصات مراكز الأبحاث والدراسات، إلا أن هذا

(*) البريد الإلكتروني: « omiri.abdelwahab@gmail.com »

التعدد والتنوع لم يصاحبه تحسن وارتقاء في أداء مختلف القطاعات والمؤسسات الرسمية للدول العربية.

ويجعل هذا الواقع من الضرورة بما كان البحث عن تفسيرات له، وتقصي الأسباب التي تحول دون المشاركة الفعلية والفعالة لمراكز الأبحاث والدراسات العربية في صنع السياسات العامة، وتحديد الموانع التي تعيق توخي النجاعة المطلوبة، وإضفاء المصداقية اللازمة عليها، ومن ثم الاعتماد عليها كشريك استراتيجي لتحقيق التنمية في الدول العربية.

وبناء عليه، يصبح من المنطقي تحليل واقع مراكز الأبحاث والدراسات العربية وبحث شروط إضفاء الفعالية والمصداقية عليها، وتحقيق التواصل الجاد والنزيه بينها وبين صانعي القرار، وذلك من خلال بحث الإشكالية التالية: ماهو واقع مراكز الأبحاث والدراسات في الدول العربية، وماهي سبل جعلها فعالة ونزيهة وذات مصداقية ؟

الفرضيات :

كلما تمت مراعاة معايير أهمية مراكز البحث والدراسات كلما كانت هذه المراكز ذات مصداقية وفعالية.

يحتاج النهوض بمراكز البحث والدراسات العربية معالجة مختلف المشاكل المحيطة بها، وعلى رأسها مراجعة بعض الاختلالات ذات الطابع السياسي.

أهداف المقال العلمي :

تتمثل أهداف المقال العلمي في معالجة الاختلالات التي تعترض مراكز البحث والدراسات العربية حتى تكون في مستوى ممارسة مهامها الأساسية ومنها المشاركة في رسم السياسات العامة.

تقسيم العمل :

المبحث الأول: معايير أهمية مراكز الأبحاث والدراسات

المبحث لثاني: واقع مراكز الأبحاث والدراسات في الدول العربية

المبحث الثالث: سبل الرفع من قيمة ونجاعة مراكز الأبحاث في الدول العربية

المبحث الأول: معايير أهمية مراكز الأبحاث والدراسات

تزايد الاهتمام بمراكز الفكر والبحث عالمياً بشكل ملحوظ، وأصبحت تمثل دلالة هامة على تطور الدولة، وأحد مؤشرات التنمية، وذلك لما تضطلع به من مهام في رسم السياسات العامة.

ومن الملاحظات الواجب التذكير بها، أولاً لا يجب أن يكون الاهتمام بمراكز البحث والدراسات مناسباتي، لأن ذلك يفقد تلك المراكز سر وجودها، وثانياً ليست العبرة بوجود هذه المراكز، إنما العبرة بمراعاة المعايير والشروط الأولية التي تضفي النجاعة والمصدقية على تلك المراكز.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، لابد من مراعاة قيمة ومستوى الباحثين وبحوثهم وتيسير تواصلهم من جهة، وتقدير المهام المنوطة بهم وبالمراكز التي ينتمون لها في ميدان صنع القرار ورسم السياسات العامة، وهما مؤشران يحددان مدى أهمية مراكز الأبحاث والدراسات.

المطلب الأول: أهمية مراكز الأبحاث من أهمية الباحثين وبحوثهم وتيسير تواصلهم.

الفرع الأول: أهمية مراكز الأبحاث من أهمية الباحثين وبحوثهم وتخفيف شدة التبعية والارتباط

يقودنا الحديث عن مراكز الأبحاث والدراسات بداية إلى أهمية الأبحاث والدراسات وليس لتلك المراكز في حد ذاتها؛ فحتى وإن كانت هذه المراكز كهياكل لآبد منها كوسط يوفر الوسائل المادية لتسهيل البحوث والدراسات، إلا أن أهمية هذه المراكز تبقى من أهمية الباحثين والدارسين وجودة بحوثهم ونجاعتها من جهة، ومن جدية نية الاستفادة من حصائلها من الجهات الرسمية المعنية من جهة ثانية. ونجد في هذا الخصوص أن التاريخ مليء بالأمثلة والدلائل على بروز "باحثين- أفراد" أكثر من بروز "باحثين - مؤسسات"، فكم من باحث في مرتبة مفكر رسم طريق الخروج من الأزمات والمشاكل الواقعة والمحتملة الوقوع فيها لبلده وللعالم أجمع من دون أن يكون

منتسبا لمؤسسات ومراكز دراسات بالمفهوم المتداول. ومن أبرز هؤلاء الباحثين-الأفراد نذكر على سبيل المثال لا الحصر، المفكر الجزائري العالمي مالك بن نبي، الذي شخص الداء، ووصف الدواء بصفته الفردية المستقلة.

و ترجع أولوية الباحث في الأهمية بالدرجة الأولى إلى كونه مصدر الدراسات والأبحاث، ولذلك فلا وجود لمراكز الأبحاث بدون باحثين، بينما قد يكون هناك أبحاث ودراسات ومشاريع نهضة أمة بدون مراكز أبحاث.

على صعيد آخر، يأخذ سياق تعزيز أهمية مراكز البحث والدراسات وكذا أهمية الباحثين وبحوثهم، ضرورة الوقوف عند مؤشرات درجة ارتباط وتبعية هذه المراكز ومن خلالها أولئك الباحثين؛ فإذا كان من الطبيعي تعدد أنواع وأصناف مراكز الأبحاث والدراسات بحسب التخصصات أو المجال العلمي والحقل المعرفي، غير أن نجاعة وأهمية هذه المراكز ومصادقيتها، يرتبط بمؤشرات ارتباطها وتبعيةها.

يتمثل المؤشر الأول من مؤشرات الارتباط والتبعية في التبعية الإدارية، ويشمل نوعان:

النوع الأول: اتجاه العلاقة" من القيادة الى القاعدة، وهذا النوع يتمثل بتصنيف المراكز من حيث الجهة المؤسسة أو الممولة هي الجهة العليا، وبالتالي تقدم المراكز خدماتها وتقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها. لكن هذه المراكز تتصف بالضعف؛ بسبب حصولها على التمويل الحكومي الذي يقلل من مهنيتها، فتكون أسيرة لما يمليه عليها صانع القرار .

أما النوع الثاني، فيتمثل في اتجاه العلاقة" من القاعدة إلى القيادة، وتقع في هذه الحالة المراكز تحت مظلة المجتمع المدني، وهي تكثر في الغرب، وتعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات الآخرين، خاصة المجتمع المدني أو الشركات الخاصة الكبرى.

¹ John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", *Asia-Pacific Review*, Vol. 15, No. 2, pp2-5, 2008, pp2-3.

و يظهر لنا ضمن التبعية الإدارية المشار إليها، مؤشر آخر يتعلق بالتمويل، حيث نجد المراكز البحثية الحكومية ترتبط وتخضع للملكية القطاع الحكومي، وبالتالي ارتباط ميزانيتها بالتمويل الحكومي. والتحفظ هنا، يكمن في كون مجالات وأنشطة مراكز البحث والدراسات ترتبط عادة بسياسات ومتطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار، أكثر من ارتباطها بأولويات تنموية معينة.

وانطلاقاً من هذا التحفظ المتعلق بالتمويل الحكومي، غالباً ما يطرح مشكل ضعف الاستقلالية في مجال البحث والدراسات، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات، وهو ما يحول دون جعل مراكز البحث والدراسات كبيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة، أو على الأقل ما يثير صعوبة تقبلها للأفكار والمشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضا صانع القرار، حتى ولو كانت هناك حاجة تنموية لها.¹

ويمكن من جهة ثانية تلمس ملمح آخر ضمن مؤشرات الارتباط والتبعية الذي يؤثر في نجاعة مراكز البحث والدراسات، وهو ملمح يتعلق بمحدد التوجه الإيديولوجي السياسي والارتباط الحزبي الضيق؛ فقد تكون الارتباطات المالية أو الإدارية لمراكز البحث والدراسات إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة، وقد تكون مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، ولكنها تحصل على تمويل مشاريعها وأنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي؛² وهذا من شأنه أن يقيد الاهتمامات البحثية لتلك المراكز، مع العلم أن الحريات هي شرط للإبداع ولقيام مراكز البحث والدراسات بدورها.

الفرع الثاني: أهمية مراكز الأبحاث من تيسير تواصل الباحثين الخارجي .

1 . سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، الجامعة الهاشمية (الأردن)، في:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2012-dafatir/234-2013-04-28-15-32-26>

2. محمود محمد السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، ص 11، في :

<https://www.marocdroit.com>

يتوفر لدى معظم الباحثين والخبراء في مراكز الأبحاث والدراسات الغطاء أو العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع مؤسسات المجتمع الإعلامية والأكاديمية، ويتيح هذا التواصل للباحثين فرصة تجعل منهم رموزاً معروفة، وتساعدهم على بناء شبكة علاقات شخصية، وتسهيل وصولهم للمسؤولين وصناع القرار ورأسي السياسات العامة.

وفي سياق تيسير التواصل الخارجي للباحثين، يجب تسهيل سبل النشر العلمي وتشجيع الأنشطة العلمية التفاعلية من خلال عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام صناع القرار.

وتمكن تلك الأنشطة العلمية التفاعلية من فتح المجال للحوار والنقاش المباشر بين الباحثين والمهتمين من صناع القرار والمسؤولين، مما يجعل منها آلية لتوليد الأفكار والاقتراحات الجديدة.

و تزداد الفائدة في هذا الصدد، باعتماد آلية تواصل دائم وغير منقطع ضمن حلقات بحثية أو لقاءات مغلقة لكبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق الخبراء المكلفين بإعداد دراسات تتعلق بقضايا معينة أو بإعداد سياسات عامة، وقد تتم تلك الحلقات واللقاءات قبل البدء بالدراسة للتعرف على احتياجات صانع القرار.

وضمن سياسات تيسير التواصل دائماً، لابد من فتح وسائل الإعلام للباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث والدراسات دون انتقاء ومفاضلة، للاطلاع على تحليلاتهم العلمية التي قد تساعد في صناعة أو تعديل مواقف واتجاهات، وهو ما يشكل توجهاً إيجابياً لصانع القرار لتعديل سياساته وقراراته.¹

إن الدور الرئيس لمراكز البحوث والدراسات يكمن في توليد الأفكار الجديدة، وإعمال العقل وإطلاق الخيال في الصور المحتملة للمواقف والمخاطر والسياسات والحلول، في مناخ من الحرية والأمن وعدم الخوف . وهكذا، فإن مناخ الاحترام والحرية والأمن يتيح لمراكز البحوث والدراسات فرصة المشاركة في ترشيد عملية اتخاذ

¹ . سامي الخرنندار، مرجع سابق.

القرار وصنع السياسات العامة عبر توظيف نتائج البحوث النظرية لحل المشكلات، وذلك من خلال تحديد الأولويات وشد الاهتمام إلى موضوع من موضوعات السياسات العامة ما، ويمكن الباحثين من اقتراح البدائل والخيارات المتنوعة لحل مشكلة ما، بناء على تقييم دقيق للسياسات والبرامج المطبقة، مع تحديد تكلفة كل بديل والموارد المطلوبة لتنفيذه (المادية والبشرية والمعنوية)، وهكذا يكون صانع السياسة العامة على بينة من العواقب المترتبة على تبنيه لبديل معين.¹

المطلب الثاني: أهمية مراكز الأبحاث والدراسات من أهمية مهامها في صنع القرار ورسم السياسات العامة

هناك أطر مفاهيمية لمراكز الأبحاث والدراسات تعكس دورها في خدمة السياسة بشكل عام، غير أننا سنركز على أهم المنظورات التي تعطي الأهمية لهذه المراكز من حيث دورها في المساهمة في رسم السياسات العامة.

الفرع الأول: المنظور الإداري المؤسسي

أدى تغير دور الدولة الحديثة من دور تقليدي باعتبارها دولة حارسة إلى دولة رفاهية وتنمية مسؤولة عن تأمين حاجات المواطنين في جميع المجالات،² أدى إلى الرفع من دور الباحثين والأخصائيين، حيث أصبح دورهم أكثر أهمية إزاء صناع القرار، انطلاقاً من تمكين هؤلاء من تحديد جوانب القصور في السياسات العامة. وفي هذا السياق، يتجسد دور المنظور الإداري المؤسسي في رسم السياسات من خلال تزويد المؤسسات الإدارية والجهات التنفيذية داخل مؤسسات الدولة بالمعلومات والتقنيات والأفكار اللازمة من أجل الوصول إلى عملية عقلانية في صناعة السياسات العامة، وتنفيذها على الوجه الأكمل.

¹ علي الدين هلال، دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع، في:

<http://araa.sa/index.php?view=article&id=57:2014-06-03-10-04->

24&Itemid=285&option=com_content

² محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط 1، الكويت (د.د.ن)، 2006، ص 97

و يمكن التركيز على ذكر المهام الموكلة لمراكز البحث والدراسات في ميدان صنع القرار وإعداد السياسات، في الجوانب التالية:

- إجراء أبحاث ودراسات، وتقديم تحليلات منهجية لمشكلات وقضايا تواجه السياسات العامة.

- دعم صناع القرار؛ إذ أن صانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات ويوضح له السياسات، ويفصل له القضايا بدقة علمية.

- تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار؛ حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

- تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتوضيحات للجمهور حتى يتسنى له فهمها.

- تستخدم مراكز البحث والتفكير كأداة /أو كقناة اتصال بين صانع القرار والشعب، ويقوم صانع القرار من خلالها بإرسال رسائل سياسية أو إشارات "جس النبض" إلى الشعب. كما تستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

- التفكير للحكومة، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم؛ الأمر الذي يعمل على ترشيد السياسات العامة.

- الدمج أو التوفيق، عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما تكون هناك أطراف حكومية متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما.¹

¹. محمود محمد السيفلي، مرجع سابق، ص 12- 13

الفرع الثاني: منظور الارتباط والاستقلالية وتحرير النخب المفكرة

يصنف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية، وذلك على الشكل التالي:

المراكز البحثية المستقلة : ويُقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالح، أو مانحين، وكذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها وبرامجها أو تمويلها من الحكومة.

المراكز البحثية شبه المستقلة: وهي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، ولكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها وتؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامج هذه المراكز.

المراكز البحثية الجامعية: وهي مراكز تُعنى بأبحاث السياسات العامة، وتكون ضمن الجامعة أو مرتبطة بها.

مراكز أبحاث الأحزاب السياسية: وهي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.

مراكز أبحاث الحكومة: وهي مراكز تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية وليست جزءاً من بنيتها الهيكلية¹.

عموماً، إن تنوع تصنيفات وأنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير والأسس التي يتم التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث).

¹ James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010,p69

إن هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك وإنما تنوعاً يستفيد منه الباحثين والمهتمين فيما يناسب حاجاتهم ومتطلباتهم.¹

من جهة ثانية، لابد من تحرير النخب المفكرة وعدم تقييد تفكيرها بما يخدم توجهات النخب الحاكمة؛ وفي هذا الصدد نشير إلى نظرية النخبة التي ترى بأن السياسة العامة تكون معبرة عن قيم وتفضيلات النخبة الحاكمة، وتستعين هذه الأخيرة بالبيروقراطية التابعة لها في عملية صنع وتوجيه السياسة العامة، بينما تبقى الجماهير لا تمارس أي نفوذ ولا تساهم أو تستشار في السياسات العامة،² وهذا من شأنه إفقاد مصداقية التفكر والبحث والدراسات، على اعتبار أنها مقيدة وموجهة.

المبحث الثاني: واقع مراكز الأبحاث والدراسات في الدول العربية

يختلف واقع مراكز الأبحاث والدراسات العربية عما هو عليه في الغرب، حيث لم تتبوأ بعد مكانها الحقيقي، وبقي دورها باهتا، بسبب تحديات بيئتها، وطبيعة الأنظمة السياسية العربية، وبسبب البعد عن العمل المؤسسي المعمول به في الغرب.³ وسوف نحاول التركيز على دراسة جوانب من واقع المراكز البحثية العربية، على النحو التالي:

المطلب الأول: طبيعة مراكز الأبحاث في الدول العربية :

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لنشوء مراكز البحث العربية

بدأت نشأة وتطور مراكز البحث العربية بشكل أساسي في خمسينات القرن الماضي في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956، ثم مركز الأهرام

¹ سامي الخزندار، مرجع سابق.

² ثامر كامل الخرزجي، النظم السياسية الحداثيّة والسياسات العامة، عمان: دار مججد لالاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 50.

³ هاشم حسن حسين الشهواني، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي، مركز الدراسات الإقليمية، في:

للدراستات السياسية والإستراتيجية عام 1968، وهما يرتبطان بهيئات حكومية. من جهة أخرى، تأسس معهد البحوث والدراسات العربية عام 1952، وهو يرتبط بالجامعة العربية، والذي تحول لاحقاً إلى التركيز على الأداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي.

وعلى صعيد المراكز البحثية الخاصة، شهد العام 1978 تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، كمؤسسة غير ربحية أكاديمية أو علمية المنحى، تركز نشاطها البحثي في قضايا سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تهم المجتمع العربي.

وانتشرت لاحقاً منذ عقد الثمانينات والتسعينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، عموماً ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية، وإن ارتبطت في بداياتها بالجامعات أو قطاعات حكومية، ثم انتشرت مراكز الأبحاث الخاصة في تخصصات متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وغيرها أو حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية والتكنولوجية. وبشكل متأخر في المجالات الطبية.

وهكذا، فرضت ظاهرة مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي وجودها مع اتساع انتشارها، وتنوع أنشطتها وزيادة حراكها العلمي، وتطور علاقتها مع صناع القرار في عديد الدول العربية، إلا أنها ما زالت ظاهرة حديثة تحتاج إلى الرعاية والدعم،¹ خاصة وأنها مازالت لم تأخذ مكانها الحقيقي، وتمارس دورها الحيوي في المشاركة في صناعة القرار، أو في تقديم ما يلزم من المشورة أو الدراسات الرصينة لمتخذي القرار، ليس بسبب عجزها عن أداء تلك المهمة، بل لأنها لم تنتدب ولم توكل إليها مثل هذه المهام، بسبب البيئو العربية وطبيعة أنظمتها السياسية، وبعدها عن العمل المؤسساتي المعمول به في الغرب.²

¹. سامي الخزندار، مرجع سابق.

² هاشم حسن حسين الشهباني، أهمية مراكز الأبحاث، في:

الفرع الثاني: طبيعة مراكز الأبحاث العربية

يغلب على مراكز الأبحاث العربية الارتباط إما بالقطاع الحكومي أو بالجامعات، أما المرتبطة بالقطاع الخاص، فقد ظهر دورها وحراكها حديثاً نسبياً، وتتمثل أهم أدوارها في الآتي:

- تنظيم أنشطة علمية وورش عمل في قضايا تقع ضمن اهتمام صناع القرار الرسمي وبذلك يتم توفير التمويل اللازم لها من وزارات أو قطاعات حكومية معينة أو صناع القرار في الدولة.

- إعداد دراسات استشارية خاصة بتكليف من صناع القرار في قضايا عامة أو حساسة، وعادة هذه الدراسات لا تخضع للنشر، وغالباً هذه الدراسات تتناول تحليل المشكلات ووضع الاقتراحات والتوصيات للتعامل معها. وغالباً هذا التكليف يتم في حالة وجود علاقات شخصية بين صانع القرار وإدارة مراكز الدراسات.

- متابعة المستجدات العالمية و شؤون المنطقة، وإعداد ملخصات حولها لصناع القرار.

- دراسة وإجراء استطلاعات للرأي العام المحلي حول قضايا أو قرارات قبل أو بعد صدورها، أو العمل على تحديد الاحتياجات ومتطلبات الشعب، وغالباً ما تخضع هذه الاستطلاعات للاطلاع الخاص وليست للنشر.

من جانب آخر، فإن مراكز البحوث الجامعية وخبراتها الأكاديمية في العالم العربي تملك مصداقية أكبر لدى الحكومة أو صناع القرار، كما أن دور مراكز الأبحاث الخاصة العربية أصبح يزداد قرباً ونفوذاً لدى صناع القرار، بالنظر إلى طبيعة العلاقات الشخصية والاتجاهات السياسية التي تنتهي إليها هذه المراكز البحثية.

كما إن نمو ظاهرة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الدول العربية يساهم أيضاً في تعزيز دور مراكز الدراسات ومؤسسات البحث العلمي، وتعمل هذه الشراكة على تحديد الاحتياجات وأولويات البحوث، وترجمة نواتجها إلى

تطبيقات مفيدة. فإذا توفرت الإرادة لدى صناع القرار فإن المراكز البحثية قادرة على تحقيق الشراكة على صعيد صنع السياسات العامة، وإعداد استراتيجيات حل المشكلات والأزمات.¹

هذا، ويمكن تصنيف المراكز العربية إلى ثلاثة أصناف:

مراكز ذات امتداد خارجي لمراكز دولية مثل مركز كارينجي للشرق الأوسط في بيروت، وهو امتداد لمركز كارينجي في الولايات المتحدة الأمريكية

مراكز تخضع لتوجيه القادة لخدمة أغراضهم السياسية بغض النظر عن نوعية العمل المنجز، مثل مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وهي تحت اشراف مباشر لأمير إمارة أبو ظبي.

مراكز البحث التي يطلق عليها المراكز المستقلة، وهو استقلال مرتبط بالبيئة المحدودة. ومثالها مركز الخليج للأبحاث بالسعودية.²

المطلب الثاني: المشاكل التي تعترض مراكز الأبحاث والدراسات العربية

الفرع الأول : مشكلة تمويل البحث العلمي وغياب القطاع الخاص عن المساهمة:

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير من التحديات، فيما يخص انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون البحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1٪ في الموازنات العامة!

والناظر إلى واقع التمويل العربي للبحث العلمي، يجد أنه يختلف كثيرًا عن المعدل العالمي، ويتخلف كثيرًا عامًا بعد عام، وحتى لو تقدم معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي، فإنه يحدث بشكل نسبي وضئيل جدًا مقارنة بالمجموعات الدولية.

¹ سامي الخزندار، مرجع سابق.

² محمود محمد السقيلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، في:

والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5٪ في الأقطار العربية كافة لعام 1992م، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت 2.9٪، و2.7٪ على التوالي. وفي عام 1999م كانت نسبة الإنفاق في مصر 0.4٪، وفي الأردن 0.33٪، وفي المغرب 0.2٪، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1٪ من إجمالي الناتج القومي.. أما إحصائيات سنة 2004م لليونسكو، فتقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي الإجمالي.¹

في ذات السياق يسجل على المستوى العربي غياب القطاع الخاص عن المساهمة في تمويل البحث، ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3٪ للقطاع الخاص، و7٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70٪ في اليابان و52٪ في إسرائيل وأمريكا. ويرجع الإسهام الضعيف للقطاع الخاص إلى عدم تقديره لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى ضعف ميزانيات المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، والفساد المالي والإداري الملحوظ.

وتعد الكويت من النماذج العربية الجيدة في دعم البحث العلمي، حيث فرضت نسبة معينة من أرباح الشركات لدعم «مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية» تقدم كمعونة من القطاع الخاص، كمورد إضافي لحركة البحث العلمي.

وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل، حيث تتوصل المراكز نتيجة لذلك الدعم، إلى حل مشكلات أو تطوير اختراع يعود بمردود مادي جيد على الجهات الداعمة، ومردود دعائي كبير لها.

¹ محمد مسعد ياقوت، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية!، في :

الفرع الثاني: غياب إستراتيجية للتسويق وانعدام التعاون والتنسيق، وضعف الإنتاجية العلمية

تعود أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي عربياً، إلى افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات إلى أجهزة متخصصة بتسويق أبحاثها، وضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص. كما يعزى ذلك إلى غياب مؤسسات استشارية مختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويله وتحويله إلى مشروعات اقتصادية مربحة، والاعتماد على شراء المعرفة.

زيادة على عدم وجود إستراتيجية للتسويق، يسجل على المستوى العربي غياب التعاون والتنسيق. فقد أشارت دراسات إلى أن المؤسسات البحثية العربية تعاني من انفصام الصلة مع حقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقى، أو النشر.

وفي ذات السياق، تعتبر أنشطة البحث العلمي العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي. وكذلك استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.

ففيما يخص انخفاض معدل الإنتاجية العلمية، أظهرت دراسات أن ما ينشر سنوياً من البحوث عربياً لا يتعدى 15 ألف بحث. وأن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3 وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10٪ من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة. وهذا من الأمور التي تجعل حكومات عربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق، ولعلك تسمع بعض المسؤولين يبررون إخفاقهم في دعم البحث العلمي بقلّة إنتاج الباحثين، وضعف همّهم العلمية.

من جهة أخرى، أثرت نظرة المجتمع على بيئة البحث العلمي عربياً، حيث ينظر المجتمع العربي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة

والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكتسبت الجماهير العربية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة. إن المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية مادياً ومعنوياً، ولا يمكن أن تبخل عليها بالمال أو الإمكانيات، أو حتى الدعم اللفظي، حتى إنه في كثير من الأحيان تطالب الحكومة بالإنفاق بسخاء لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية التي ينشدها الوطن.¹

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة في العالم العربي

على الصعيد العربي بالرغم من وجود بعض التباينات القطرية بين الدول العربية فإن هناك مجموعة من التحديات المتشابهة أو المشتركة التي تواجه دور مراكز الأبحاث والدراسات سواء في مجال البحث العلمي، ومن أهم هذه التحديات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: ضعف "ثقافة التفكير المنهجي" لدى المسؤولين والحذر المفرط من الانفتاح:

إن هذه الإشكالية تتمثل في أن الكثيرين من صناع القرار أو المسؤولين يعتقد أنه "الأعلم" و"الأقدر" على الفتوى في الكثير من المجالات أو المهام المسؤول عنها، وبالتالي فهو لا يتلمس ضرورة الاعتماد على مراكز البحث والدراسات التخصصية، أو تكليف مرجعيات علمية خارجية تملك العمق المعرفي التخصصي، أو الأدوات المنهجية اللازمة للتحليل العلمي للقضايا والمشكلات موضع القرار، أو اللازمة لإعداد السياسات العامة.

بعكس الكثير من صناع القرار في المحيط الغربي أو الدول المتقدمة التي تعتمد كثيراً على القدرات والمؤسسات الخارجية لتزويدهم بالمعرفة التخصصية والتحليل المنهجي اللازمين قبل اتخاذ القرار. وهذا الأسلوب لديهم هو جزء من "ثقافة

¹. محمد مسعد ياقوت، مرجع سابق.

منهجية" في التفكير والإدارة وصنع القرار. وهذا هو السياق الطبيعي، فعدم أو محدودية المعرفة في مجالات معينة لدى صناع القرار يُعتبر سياق إنساني طبيعي يعالج بالتكامل أو الاعتماد على "أهل الاختصاص" سواء أكانوا أفراد أو مؤسسات بحثية. وشريعتنا الإسلامية السمحة تؤكد على سؤال "أهل الذكر"، وهم يُعتبرون بمثابة أهل الخبرة والاختصاص. وقد انعكس ضعف هذه الثقافة الممنهجة على علاقة التجسير بين الأكاديمي وصانع القرار.

وفي ذات السياق، نسجل على المستوى العربي الحذر المفرط من الانفتاح على الأفكار الجديدة، فالحذر من المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصناع القرار، وخاصة الأفكار الجديدة القادمة من مؤسسات بحثية عربية وليست "غربية".

إن عدم الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة أو رفضها أو تجاهلها بكل سهولة من قبل صناع القرار والمسؤولين الحكوميين عادة لا يترتب عليه أضرار شخصية للمسؤولين، ويتفادى المسؤول وصانع القرار مخاطر قبولها. إن عملية قبوله للأفكار الجديدة قد يترتب عليها مخاطر وظيفية أو مالية، ويحملة مسؤولية نجاح أو فشل تطبيق هذه الأفكار أو السياسات التي تنتج عنها، ويتطلب تحمل هذه المخاطر مستوى عال من التجرد والإخلاص، والحرص على الصالح العام، والانفتاح الذهني والثقافي، وهو ما يتفاوت فيه المسؤولون وصناع القرار.¹

الفرع الثاني: سوء العلاقة بين صناع القرار ومراكز الأبحاث وضعف الشراكة وآليات الجذب

تسجل على المستوى العربي وجود درجة من التجاهل أو ضعف الثقة بين صناع القرار تجاه مراكز الأبحاث، ويحدث ذلك إما نتيجة شكوك من قبل صانع القرار في الاستقلالية السياسية، أو في ارتباط بعض هذه المراكز بتيارات سياسية معينة (خاصة المعارضة). أو ارتباطها بدول عربية أخرى سواء من حيث المواقف

¹ سامي الخزندار، مرجع سابق

والانتماءات السياسية أو من ارتباطها بتمويل "أجنبي" غربي لا توجد ثقة في أجندته وأولوياته السياسية أو الاقتصادية.

ويعزى عدم الثقة أحياناً لـ "عقدة الأجنبي/ الغربي" لدى المسؤول الحكومي، فهو يثق بمستوى جودة دراسات المراكز الغربية، بالرغم من أن الكثير منها أصبحت تعتمد على خبراء وأكاديميين عرب في إعداد الكثير من الدراسات التي تخص العالم العربي.

من جهة أخرى، يسجل على المستوى العربي ضعف الشراكة التفاعلية وغياب مؤشرات علمية لقياس أداء ومهنية مراكز الأبحاث؛ فالملحوظ وجود ضعف بين مراكز الدراسات والأبحاث الخاصة والمستقلة، مع مختلف القطاعات الحكومية، أو حتى مع شركات القطاع الخاص الكبرى التي تميل إلى الاعتماد على دراسات وبحوث مراكز الأبحاث الأمريكية أو الأوروبية.

كما تغيب مؤشرات علمية لقياس أداء ومهنية مراكز الأبحاث والدراسات العربية؛ فوجود هذه المؤشرات يعطي تقييماً علمياً لمستوى جودة الإنتاج الفكري والأداء المهني لكل مركز دراسات، ويوفر السمعة العلمية لها على الصعيد القطري والإقليمي.

كما تعاني بيئة البحث العربي من إشكالية توفير نظام فاعل جاذب يحفز الكفاءات على الإبداع والابتكار، ويزيد من قيمة العلم والبحث بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية والاستبداد الإداري، ويقدر النقد والاختلاف العلمي كضرورة لعملية التطور، ما يستدعي توفير الإمكانيات المادية والاستقلالية والحياة الكريمة التي تليق بالعلم والعلماء.

في ذات السياق، يسجل ضعف فيما يخص إمكانيات وقدرات تسويق الإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث والدراسات العربية، والتي أصبحت تحصر دورها في "نشر المعرفة" فقط، وتتجاهل كيفية تأثير هذه المعرفة والبحث العلمي وإيصالها إلى صناع القرار.

من جانب آخر، وفيما يخص إضعاف مصداقية المراكز، وجود مراكز أبحاث بمثابة "واجهات اجتماعية" أو غطاء "للعمل السياسي العام" من قبل صناع قرار سابقين، أو مسؤولين أو دبلوماسيين خرجوا أو تقاعدوا من دائرة صنع القرار. بمعنى أن هذه المراكز البحثية توفر غطاءً أو مركز للعلاقات العامة لبعض المسؤولين السابقين ليحافظوا على دورهم السياسي أو الاجتماعي أكثر من الاهتمام بعملية البحث العلمي والإنتاج المعرفي. وهو ما يولد تشويهاً للدور العلمي لمراكز الأبحاث وانحرافاً في جودة أو رسالة البحث العلمي.¹

الفرع الثالث: غياب الجدية في تفعيل دور مراكز الأبحاث العربية

تتوارد أسئلة كثيرة لتطرح نفسها على بساط التحقيق: فهل العالم العربي في حاجة إلى مثل هذه المراكز، أم أن ما يقوم بعض الرواد في هذا المجال هو محض تقليد لما يقوم به الغرب؟.. وهل يمكن أن تساهم هذه المراكز بالفعل في إحداث تغيير بنيوي في المجتمعات العربية؟.. وهل أضافت المراكز القائمة معارف مهمة حول المجتمعات العربية وساهمت في حل مشكلاتها الأساسية؟.. وما هي أبرز مظاهر الخلل في عمل هذه المراكز؟

وتستجمع هذه التساؤلات لإعطاء صورة حول البيئة العربية المحيطة غير المواتية لتفعيل دور مراكز الأبحاث في العالم العربي.

وعن هذا الواقع يقول الدكتور محمد السعيد إدريس الباحث بمركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية قائلاً: المتأمل للواقع العربي سيجد أن البيئة المحيطة غير مواتية لتفعيل دور مراكز البحوث والدراسات، فأغلب الدول العربية تعاني من نقص هائل في الاستثمار في هذا المجال، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه إنفاق هامشي ونشاط ترفي يجرى إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الواجهة الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات حقيقية.

¹. سامي الخزندار، مرجع سابق.

إضافة إلى ذلك، كما يقول إدريس، تفتقر الدول العربية إلى البيئة البحثية المناسبة، لذلك فإن ما هو موجود في عربيا من مراكز بحثية، مع ندرتها، لا يحمل أكثر من مجرد الأسماء، إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة منها التمويل غير الكافي للعملية البحثية، ومنها أيضا التبعية المالية والإدارية للحكومات، فأغلب مراكز البحوث والدراسات العربية تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظرا لعزوف القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، ومنها المناخ السياسي غير الموات للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصانية بما يكفي لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز البحوث في عملية صنع القرارات وفي مقدمتها قرارات السياسة الخارجية. و بسبب هذه الخصوصيات لا توجد في العالم العربي رغبة حقيقية في بناء قاعدة بحثية حقيقية.. لا توجد إرادة سياسية لفعل ذلك.. ولا يوجد قرار سيادي يدرك أهمية الإنفاق على المراكز البحثية.. والسلطة السياسية لا تعترف بدور هذه المراكز في صنع القرارات والسياسة العامة. لهذه الأسباب مجتمعة، تدنت مكانة الدور المنوط بمراكز البحوث، وتقلصت اهتمامات إنشاءها في العالم العربي، وهذا ما جعل، حسب السيد إدريس دائما، مراكز البحوث والدراسات العربية أمام مأزقين: مأزق مجتمعي لا يعترف بمكانة العلم والعلماء والبحث العلمي، و مأزق التخلف السياسي.¹

وضمن البيئة غير المساعدة دائما، نذكر مايلي:

الوضع السياسي والاجتماعي والتركيبية السلطوية العربية وتوجهات الحكومات العربية وإمساكها بأطراف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي؛ فليس هناك ما يسمى بالعمل المؤسساتي المستقل، فإن كان هناك ما يمت الى ذلك بصلة، فإنها بشكل أو بآخر تقع تحت طائلة أجهزة الدولة ولوائحها. " وهذا الجانب يقع تحته ما يسمى ب"السقف الديمقراطي" أو مقدرا الحربية الممنوحة للنخب والمثقفين، فليس هناك

¹ عصام زيدان، المراكز البحثية ... الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة، في:

بكل تأكيد ما يكفي من مجال ممنوح للوصول الى المعلومات من جهة، وإلى البحث العلمي الموضوعي دون قيود سياسية أو فكرية من جهة أخرى، وهو ما تفتقده معظم مراكز التفكير العربية¹.

مشكلة التمويل؛ وهي مشكلة متعددة الأبعاد حيث يغيب التمويل المحايد الذي يمكن أن يأتي من الدولة على شكل مخصصات البحث العلمي، وبالتالي تقع المراكز بحبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله مما يدفعها للوقوع في المحذور من التمويل الغير مسيطر عليه. يقول محمد حسنين هيكل: "عندما لا يكون لنا رأي في توجيه هذا التمويل للأبحاث ولا تعلم لمن تقدم نتائج هذه الأبحاث، وفي غياب مفهوم شامل يعطيني كل الصورة وبدون رقابة أو توجيه، يدخل التمويل الأجنبي للسيطرة على عقل المجتمع ووجدانه وضميره ونوع من السيطرة على تصرف المجتمع²." فالتمويل هو مفتاح البحث؛ ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز المطلوب أو حتى فتح مؤسسة بحثية وتجهيزها.

الافتقار للموضوعية والاستقلالية؛ حيث أن قيمة الأبحاث والدراسات التي تعدها المراكز الفكرية تكمن في الحيادية والاستقلالية والمهنية، الأمر الذي لا يتحقق دون هامش كبير من الحرية، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية.

انعدام العمل المؤسسي المستقل والمناخ الديمقراطي؛ فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات الفكرية، إما نتيجة بعض الشكوك من قبل

¹ جواد الحمد، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، ورقة مقدمة لمؤتمر: "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 2005 / 11 / 24 - 23 ، (تاريخ الاطلاع) 2019 / 3 / 10 ،، على الرابط:

<http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/1.html>

² ابراهيم العلاف، الغزو الأكاديمي الصهيوني والأمريكي للعقل العربي في مصر وسبل مواجهته، بحث مقدم الى مؤتمر المجمع العلمي المنعقد بتاريخ 16 - 13 تشرين الثاني 2000 تحت عنوان: "العراق وتحديات القرن الحادي والعشرين"، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001، ص. 196

صانع القرار في الاستقلالية السياسية أو في ارتباط بعض المراكز بتيارات سياسية معينة، أو ارتباطها بدول أخرى عن طريق التمويل الأجنبي¹.

تعاني الدول العربية من ضعف البنية المؤسسية لعملية صناعة القرار؛ الأمر الذي قد يفوت الكثير من الفرص، ويوفر هامشاً أكبر للخطأ في القرارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية العربية، وهو ما شهدته العقود الأخيرة بشكل واضح.

العشوائية في العمل؛ وضعف آليات التعاون والشاركة بين المراكز البحثية العربية، وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين المراكز العربية والعالمية لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية².

المبحث الثالث: سبل الرفع من قيمة ونجاعة مراكز الأبحاث في الدول العربية

المطلب الأول. مراجعة بعض الاختلالات السياسية

الفرع الأول: تعديل النظرة الرسمية إلى مراكز الأبحاث والدراسات العربية

تستدعي عملية تعديل النظرة الرسمية لمراكز الأبحاث والدراسات العربية هو إيلاء هذه المراكز أهمية واحترام كما هو الشأن مع نظيراتها الغربية. وفي هذا الخصوص يرى الدكتور محسن صالح مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات أنه لا بد من النظر لمراكز الدراسات والأبحاث بمثابة "خزانات التفكير"، فالحكومات في العالم الغربي تستشيرها وتطلب خدماتها، لأن النظام السياسي وطريقة صناعة القرار هناك هي عملية معروفة ومستقلة، فضمن دائرة صناعة القرار تحتل المراكز موقعا مهما، فهذه المراكز تشكل حلقة رئيسة إلى جانب الدوائر التشريعية

¹ سامي الخزندار، مرجع سابق.

² هاشم حسن حسين الشهواني، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي، مركز الدراسات الإقليمية، في:

والدستورية في تلك البلدان، أما في الدول العربية فهناك مشكلة في موضوع التعامل مع مراكز الأبحاث والدراسات، بوصفها مساهمة في صناعة القرار، وذلك يعود لعدة أسباب، يجب أن تتم مراجعتها حتى تستقيم النظرة الرسمية إلى مراكز الأبحاث والدراسات العربية.

أولاً: لابد من مراجعة المشاكل المتعلقة بالأنظمة السياسية في العالم العربي، حيث غياب الديمقراطية وغياب العمل المؤسسي، والنزعات الفردية في الحكم، وعدم الثقة والاحترام للدور الذي تقوم به المؤسسات المحلية.

ثانياً: يجب أن لا تنحصر المؤسسات والمراكز في العالم العربي في كونها أقرب ما تكون إلى مؤسسات علاقات عامة، ولا تقوم بالدور المنوط بها كمؤسسات دراسات حقيقية، إنما تكون في بعض الأحيان غطاء لأحزاب أو جهات أو أشخاص، وتخدم أغراضهم الخاصة، وهذا يسيء إلى سمعة المؤسسات ومهنتها.

ثالثاً: لابد أن تخرج مراكز الأبحاث والدراسات العربية من دائرتها النمطية الضيقة بوصفها أشبه ما ت عبارة عن دور للنشر، وأن لا تكتفي المؤتمرات أو الندوات التي تعقدها تلك المراكز بإصدار عدد محدود من الدراسات الموضوعية أو المترجمة، ومع أن تلك الأبحاث المنشورة تعتبر من الدراسات العلمية المحكمة، فإن أثرها في العالم العربي ما زال محدوداً للغاية.

رابعاً: يستدعي تعديل النظرة الرسمية لمراكز الأبحاث والدراسات العربية تعزيز فاعليتها؛ فالمراكز البحثية في العالم العربي ذات فاعلية محدودة، وهذا نابع من كونها أقل تفاعلاً مع البيئة المحيطة بها، ومساهمتها في إيجاد الحلول المناسبة للمجتمعات التي تحتضنها محدودة، وبذلك بقيت في غالبيتها مجرد هياكل إدارية معزولة، وهذا على خلاف مراكز البحوث والدراسات الغربية، والتي ارتبطت مباشرة بمراكز صنع القرار والقطاعات ومراكز الإنتاج المهمة لتساهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها.

خامساً: يجب إعادة الموضوعية المفقودة لمراكز الأبحاث والدراسات العربية؛ فالكثير من مراكز البحوث والدراسات تعد امتداداً أيديولوجياً وسياسياً، لنظام سياسي

معين، ومن ثم لا تعد إلا جزءاً من الترسانة الفكرية التي يسعى من خلال نشاطه وأعماله البحثية، إلى توظيفها بما ينسجم ورغبة هذا النظام أو ذاك. وهنا لابد أن لا تمارس هذه المراكز عملها ودورها بسياسة ردود الأفعال، دون رؤية محددة وأهداف واضحة المعالم، ودون الولوع إلى التخصص العلمي الذي يتيح له فرصة الإبداع.¹

سادساً: يتطلب تعديل النظرة الرسمية لمراكز الدراسات والأبحاث ما يؤكد ذلك، من خلال توفير المعلومات وتوافر قواعدها؛ وتسهيل الحصول على احصاءات وبيانات، وهو ما يدخل في إطار توفير بيئة مولدة للإبداع، ونظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بها، بعيداً عن إشكالية التسييس.²

سابعاً: إطلاق إستراتيجية موحدة توجه حركة الدراسات والبحوث التي تنفذها مراكز الأبحاث والدراسات، بما يخدم أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية.³

الفرع الثاني: الاستقرار والنضوج السياسي للدولة

تعتمد مسيرة مراكز الدراسات والأبحاث العربية على مدى الاستقرار والنضوج السياسي للدولة؛ إذ أن العلاقة طردية بين المتغيرين، فكلما ارتفع مستوى الاستقرار والنضج السياسي كلما توفرت دفعة قوية لعمل تلك المراكز، لذا فإن العمل على توفير الاستقرار السياسي في الدول العربية يعد أمراً ضرورياً لنجاح عمل المراكز البحثية. كما أن التخصص في عمل مراكز الفكر العربية هو شرط أساسي في مجال المنافسة والتميز.⁴

الوضع السياسي والاجتماعي: التركيبة السلطوية العربية وتوجهات الحكومات العربية وإمسائها بأطراف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، فليس هناك ما

¹ عصام زيدان: مرجع سابق

² خالد وليد محمود، دراسة حول " دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"، المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013. ص. 125

³ محمود محمد السقيلي

⁴ جواد الحمد، مرجع سابق .

يسمى بالعمل المؤسساتي المستقل، فإن كان هناك ما يمت إلى ذلك بصلة، فإنها بشكل أو بآخر تقع تحت طائلة أجهزة الدولة ولوائحها.¹

فلا يمكن أن تقوم المراكز بعملها، دون مجال كاف للوصول إلى المعلومات من جهة بسقفها الديمقراطي، وإلى البحث العلمي دون قيود سياسية أو فكرية، وهو ما تفتقده معظم مراكز البحوث والدراسات العربية، التي تعاني من قيود لا حصر لها، تبدأ من الأجهزة الأمنية ولا تنتهي عند الأحزاب السياسية والمفكرين وأشباه المفكرين، كما أن الحصار المضروب على المفكرين وأصحاب الرأي المستقل حيث لا يرحب بهم في بعض الأقطار العربية بمجرد ملاحظة أو اختلاف مع رأيه أو تحليله أو أنه نقد سياسة الدولة، مما يطعن في مصداقية الحرية الأكاديمية، والفكرية في الوطن العربي.²

وفي سياق الاعتبارات السياسية دائماً، لا بد من الحد من التسييس السلبي ودعم قنوات اتصال؛ فمن الناحية المنهجية، لا يوجد ما يمنع أن يكون لمراكز البحوث تفضيلات وأولويات أيديولوجية وسياسية. وإنما المقصود "بالتسييس" أن يفقد المركز الموضوعية وان يخدم وجهة نظر محددة سلفاً، بالإضافة إلى توافق اهتمامات الجماعة البحثية مع اهتمامات الحكومة حتى تحضى النتائج التي يتم الوصول إليها باهتمام أكبر.

إن توفر البيئة المناسبة تقتضي الإيمان بأولوية النضج الفكري والعلمي على حساب الاتجاه السياسي³

من جانب آخر، لا بد من دعم قنوات اتصال واضحة بين مراكز البحوث وصانعي القرار: فقد لا يدرك صناع القرار في موضوع ما وجود نتائج مهمة لبحوث

¹ هاشم حسن حسين الشهباني، مرجع سابق

² رقية عدنان المعاينة، مراكز الدراسات والبحوث وأثرها على الأمن الوطني، جامعة الملك سعود، في

<http://knol.google.com/k/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2>

³ كاظم أحمد البطاط، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، في:

<http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/745.htm>

جادة في هذا الموضوع، وبالعكس فإن مسؤولي مراكز البحوث قد لا تكون لديهم الآليات لتوصيل نتائج هذه البحوث إلى من يهمهم الأمر.

وفي هذا الشأن لابد من مراعاة شكل المخرج البحثي بطريقة عملية، حيث يجب أن تختلف إصدارات مراكز البحوث والدراسات عن الكتب الأكاديمية الجامعية، وتتضمن توصيات محددة قابلة للتنفيذ حتى يستفيد منها صانع القرار.

المطلب الثاني: تصورات لتفعيل برامج مراكز الأبحاث العربية، وربطها بقضايا ومصالح الوطن العربي:

هناك تصورات يمكن أن تسهم في تفعيل برامج مراكز الأبحاث العربية وتساعد في ربطها بقضايا ومصالح الوطن العربي، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

الفرع الأول: تعزيز التواصل مع مصدر القرار :

من أهم مستلزمات إنجاح عمل مراكز الأبحاث والدراسات العربية على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة، هو تواصلها مع مصدر القرار وصناعه، وهنا يمكن القول أن صناع القرار قد يتجهون هم مباشرة إلى هذه المراكز لأجل بناء تصورات معينة أو بلورة أفكار عن أمور تحتاج إليها الإدارة السياسية والاقتصادية والعسكرية يراد تطبيقها، أو تحتاج إلى دعم علمي له، واختيار الأفضل من الرؤى المتعلقة بها وإيجاد البدائل المناسبة لما هو مطروح منها، حتى تغدو تلك المراكز بمثابة هيئات استشارية لهم ومصدراً للنصح والتوجيه. إنه من الضروري التأكيد على أن العبرة ليست بأن تؤسس مراكز للأبحاث والدراسات تتراكم فيها البحوث المعرفية على المكتبات بدون تواصل حي وحقيقي مع المجتمع، فضلاً على عدم التنسيق المنظم في أعمال هذه المراكز والمؤسسات البحثية مع بعضها البعض .

ولأجل إنجاح العلاقة بين مصدر القرار ومراكز الأبحاث والدراسات العربية، يتحتم أولاً إيمان مصدر القرار بتلك المراكز، وأن تكون الأبحاث المنجزة مفهومة الأهداف وواضحة المسارات للاستفادة من توصياتها عملياً.

وقد تتوجه مراكز الأبحاث والدراسات هي مباشرة الى مصدر القرار، وتعرض موضوعات تهم المجتمع والدولة بغية رسم السياسات المناسبة لها، وبذلك تسهم في ترشيد القرارات المتخذة بشأنها، وبالشكل الذي يضمن حسن وسرعة تنفيذها طبقاً لما تملّيه المصلحة الوطنية.¹

وحقّ تتجسد هذه العلاقة التواصلية، يجب النظر إلى مراكز الدراسات والأبحاث كجسر بين أصحاب القرار والخبراء ووسائط الإعلام والجمهور الواسع،² وكآلية للتعليق وتبيان الخلل في القضايا الجارية، وتقديم تقديرات محددة، و توجيهات بشأن أحكام معينة.³

الفرع الثاني: الإصلاح الديمقراطي والهيكلية:

يعتبر الإصلاح الديمقراطي مطلب أساسي لأي عملية تنمية سياسية أو اقتصادية فاعلة، وهي أساس للتطور المجتمعي ككل. ومن المنطقي أن يبقى الحديث عن تفعيل دور مراكز الدراسات والبحوث في العالم العربي قاصراً ومحدوداً طالما بقيت القيود الحكومية المختلفة على المعرفة وحرية الرأي والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات، وربما كان المناخ الديمقراطي الحرّ سبباً مساعداً في الرقي بعمل هذه المراكز، ودفعها نحو الارتباط بأجندة مجتمعاتها بشكل أكبر.

وفي ذات السياق المتعلق بالمحدد الديمقراطي، يستدعي ترقية مراكز البحث العربية التخفيف من حدة مشكل تمويل؛ فقد يكون الحديث عن التمويل الوطني والعربي لمراكز الأبحاث مرتبطاً بالحديث عن الإصلاح الديمقراطي، فلا يمكن الحديث عن تمويل حكومي لمركز دراسات في غياب حكومة ديمقراطية منتخبة، لا تفرض على

¹ عباس علي محمد الحسيني، كيف نجعل من مركز البحوث مصدراً لإنتاج الأفكار وليس مجرد مستودعاً لتجميع المعلومات دراسة في الواقع العربي والعراقي، في:

<http://www.icaajo.com/index.php/2015-11-10-07-49-23>

² ستيفن بوشيه، مارتينين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، (ترجمة: ماجد كنج)، ط 1، بيروت : دار الفارابي،

2009، ص 77

³ Andrew Rich , Think Tanks , Public Policy , and the politics of expertise, Cambridge university press , UK , 2004, p154

هذه المراكز أجنداث وبرامج، قد لا تقل خطورةً عن تلك التي قد تفرضها الحكومات والمؤسسات الغربية.¹ لهذا، يجب تنوع مصادر التمويل ما بين عام وخاص، وبين داخلي وخارجي بما يتيح لها الحفاظ على أكبر درجة من استقلالها. وحتى لا تتأثر هذه المراكز بالأولويات البحثية للهيئات المانحة²..

فلا يمكن أن تقوم المراكز بعملها، دون بيئة مريحة وسلسلة تسمح من الوصول إلى المعلومات، ومباشرة البحث العلمي دون قيود سياسية أو فكرية، وهو ما تفتقده معظم مراكز البحوث والدراسات العربية، التي تعاني من قيود متعددة ومتنوعة، ونوع من الحصار المضروب على المفكرين وأصحاب الرأي المستقل، بسبب ملاحظة أو اختلاف غي الرأي والتحليل ونقد سياسة الدولة، مما يطعن في مصداقية الحرية الفكرية في الوطن العربي.³

من جانب آخر وذو علاقة بما سبق، لابد من إعادة هيكلة مؤسسية لمراكز البحث والدراسات العربية، فكثير من هذه الأخيرة تحتاج إلى ذلك، كونها تعاني من بيروقراطية قاتلة، ومركزية شديدة. وفي ذات السياق لابد من اعتماد التخصص والموضوعية، بمعنى تركيز العمل وتوجيهه، والسعي نحو التخصصية، وهو شرط أساسي في مجال المنافسة والتميز. مع العلم أن التخصصية قد تتخذ الطابع الجغرافي أو المجال السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، أو طابع الاستشارات، أو في مجال الدراسات الإقليمية، وغيرها من التقسيمات التخصصية.⁴

¹. جواد الحمد، برامج وأجنداث مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، مقدم إلى مؤتمر دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي، ينظمه مركز أبحاث الخليج (دبي 2005/11/24-23)

². علي الدين هلال، دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار : العلاقة مع الدولة والمجتمع، في:

[http://araa.sa/index.php?view=article&id=57:2014-06-03-10-04-](http://araa.sa/index.php?view=article&id=57:2014-06-03-10-04-24&Itemid=285&option=com_content)

24&Itemid=285&option=com_content

³ رقية عدنان المعايطة، مراكز الدراسات والبحوث وأثرها على الأمن الوطني، جامعة الملك سعود، في:

<http://knol.google.com/k/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2>

⁴ جواد الحمد، مرجع سابق.

الخاتمة:

تعتبر مراكز الأبحاث والدراسات من المؤسسات الهامة في الدول التي تطمح إلى تحقيق التطور والنهضة، لما تشكّله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي المساعد على رسم السياسات العامة، وبذلك تكون بمثابة شريك وفاعل أساسي في عملية ترشيد وعقلنة صنع القرار.

ونظرا للأهمية الأكيدة لمراكز الأبحاث والدراسات ومن خلالها الباحثين والدارسين، بات لزاما على الدول العربية أن تراجع نظرتها لهذه المراكز، وأن يولمها صانع القرار وصانعي السياسات العامة ككل، الاهتمام اللائق بها.

إن إطلاق شراكة تفاعلية وتعاونية ما بين صناع القرار وراسمي السياسات العامة، وبين مراكز الأبحاث والدراسات العربية هو مسار يجب أن يبدأ بتوخي المعايير والمحددات التي تثبت جدارة وجود هذه المراكز من جهة، ونية وإرادة صناع القرار باحترام هذه المراكز، وعدم تسييسها المفرط الذي يضعف مصداقيتها وفعاليتها. أهم النتائج والاقتراحات.

على ضوء معاينة واقع مراكز الأبحاث والدراسات العربية، يمكن تقديم النتائج والاقتراحات، من خلال النقاط التالية:

مراكز الأبحاث والدراسات فاعل أساسي في صنع السياسات العامة ودورها مهم ومحوري في مساعدة صناع القرار.

ولا يجب أن يكون الاهتمام بمراكز البحث والدراسات مناسباتي، لأن ذلك يفقدها سر وجودها، وليست العبرة بوجود هذه المراكز، إنما العبرة بمراعاة المعايير والشروط الأولية التي تضفي المصداقية على تلك المراكز.

سلطة مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة هي سلطة العلم والمعرفة التي من شأنها تنوير صانعي السياسات العامة، وكشف الاختلالات وإقترح قضايا جديدة عليهم.

أهمية مراكز الأبحاث من أهمية الباحثين وبحوثهم وتخفيف شدة التبعية والارتباط.

يتيح التواصل الخارجي للباحثين فرصة تجعل منهم رموزاً معروفة، وتساعدتهم على بناء شبكة علاقات شخصية، وتسهيل الوصول لصناع القرار ورأسي السياسات العامة.

دور مراكز الأبحاث في صنع السياسات يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة نمو وتطور الحياة الديمقراطية السائدة.

لابد من تحرير النخب المفكرة وعدم تقييد تفكيرها بما يخدم توجهات النخب الحاكمة وتفضيلاتهم.

يعتبر التمويل عامل محوري في عمل مراكز الأبحاث، فعليه يتوقف نشاطها وأدوارها.

لمراكز الأبحاث دور هام في صنع السياسة العامة، غير أن هذا يتطلب شروط تكون متكيفة مع بيئة صنع القرار من مناخ ديمقراطي، ووجود باحثين مميزين، وتمويل كافٍ، علاقات جيدة مع الدوائر الحكومية والإعلام.

تعتمد مسيرة مراكز الدراسات والأبحاث العربية على مدى الاستقرار والنضوج السياسي للدولة؛ فالعمل على توفير الاستقرار السياسي في الدول العربية يعد أمراً ضرورياً لنجاح عمل المراكز البحثية.

لابد من الحد من التسييس السلبي الذي يفقد المراكز الموضوعية، فلا يمكن أن تقوم المراكز بعملها، دون بيئة مريحة وسلسة تسمح من الوصول إلى المعلومات، ومباشرة البحث العلمي دون قيود سياسية أو فكرية، وهو ما تفتقده معظم مراكز البحوث والدراسات العربية، التي تعاني من قيود متعددة ومتنوعة، ونوع من الحصار على المفكرين وأصحاب الرأي المستقل، بسبب اختلاف غي الرأي والتحليل ونقد سياسة الدولة.

قائمة المراجع

أولا- كتب:

1. القريوتي، محمد قاسم، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط1 ، الكويت (د.د.ن)، 2006 .
2. الخزرجي، ثامر كامل، النظم السياسية الحداثيّة والسياسات العامة، عمان : دار مجمد لالاوي للنشر والتوزيع، 2004.
3. محمود، خالد وليد، دراسة حول " دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي :الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،، يناير 2013 ..
4. ستيفن بوشيه، مارتينين رويو، مراكز الفكر:أدمغة حرب الأفكار، (ترجمة: ماجد كنج)، ط1 ، بيروت : دار الفارابي، 2009 .
5. James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010,p69

ثانيا- مقالات:

1. Andrew Rich , Think Tanks , Public Policy , and the politics of expertise, Cambridge university press , UK , 2004.
2. John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", Asia-Pacific Review, Vol. 15, No. 2, 2008.

ثالثا- مداخلات:

1. العلاف، ابراهيم، الغزو الأكاديمي الصهيوني والأمريكي للعقل العربي في مصر وسبل مواجهته، بحث مقدم الى مؤتمر المجمع العلمي المنعقد بتاريخ 16 - 13

تشرين الثاني 2000 تحت عنوان "العراق وتحديات القرن الحادي والعشرين"، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001.

رابعاً- مراجع الكترونية:

1. الخزندار سامي، الأسعد طارق، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، الجامعة الهاشمية (الأردن)، في:

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2012-dafatir/234-2013-04-28-15-32-26>

2. السيقلي، محمود محمد، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية.. في:

<https://www.marocdroit.com>

3. هلال، عليّ الدين، دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع، في:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=57:2014-06-03-10-04-24&Itemid=285&option=com_content

4. الشهبواني، هاشم حسن حسين، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي، مركز الدراسات الإقليمية، في:

<http://www.regionalstudiescente.net/site/journals/regional/rs.r>

5. الشهبواني، هاشم حسن حسين، أهمية مراكز الأبحاث، في:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html>

6. السيقلي، محمود محمد، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، في:

<https://www.marocdroit.com>

7. ياقوت، محمد مسعد، البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، في :

<http://www.saaaid.net/Minute/197.htm>

8. زيدان، عصام، المراكز البحثية ... الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة، في:

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/1009.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1009.htm)

9. الحمد، " جواد، "برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي"، ورقة مقدمة لمؤتمر " دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 2005 / 11 / 24 - 23 ، (تاريخ الاطلاع) 2019 / 3 / 10 ، في:

<http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/1.html>

10. المعاينة، رقية عدنان، مراكز الدراسات والبحوث وأثرها على الأمن الوطني، جامعة الملك سعود، في

<http://knol.google.com/k/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2>

11. البطاط، كاظم أحمد، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، في:

<http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/13/745.htm>

12. الحسيني، عباس علي محمد ، كيف نجعل من مركز البحوث مصدراً لإنتاج الأفكار وليس مجرد مستودعاً لتجميع المعلومات دراسة في الواقع العربي والعراقي، في :

<http://www.icaajo.com/index.php/2015-11-10-07-49-23>